برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية المستأنفة

روما، ١٩٩٧/٥/٢٦

مخططات الإستراتيجية القطرية

البند ٣ من جدول الأعمال

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2R/97/3/Add.2
4 April 1997
ORIGINAL: ENGLISH

مخطط الإستراتيجية القطرية للسلفادور

الموجز

تعد السلفادور، التي يصل عدد سكانها إلى ٥,٩ مليون نسمة، أكثر بلدان ا مريكيتين اكتظاظا بالسكان (٢٨٤ نسمة في الكيلومتر المربع). وقد أودت الحرب ا هلية الطويلة التي امتدت من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٩٢ بحياة ٠٠٠ ٧٠ نسمة وأفضت إلى نزوح أكثر من مليون شخص، وألحقت دمارا واسعا بالبنية ا ساسية. ثم بدأ البلد يشهد اعتبارا من عام ١٩٩٢، فترة من إعادة التعمير والنمو الاقتصادي. ولئن كان معدل انتشار الفقر قد انخفض من ٥٩ إلى ٤٧ في المائة من عدد السكان بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٥ (نتيجة هبوط مستويات الفقر في المدن)، فما زال أكثر من ١٨ في المائة من مجموع عدد ا سر في السلفادور تعيش في فقر مدقع وتعجز عن الحصول على الحد ا دنى من الغذاء. ويبلغ معدل وفيات الرضع ٤٦ في كل ألف مولود؛ وتصل مستويات سوء التغذية إلى ٥٠ في المائة لدى ا طفال دون سن الخامسة، وإلى ٦٦ في المائة لدى ا طفال دون سن الثالثة. ويؤثر الفقر وانعدام ا من الغذائي على السكان والنساء في الريف بوجه خاص.

وتركز ا هداف ا ساسية لخطة الحكومة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ على زيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وتحسين الإنتاجية، وزيادة مستويات دخل السكان. وتعكف وزارة الزراعة في الوقت الحاضر على إعداد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي، ويُنتظر الانتهاء من هذه المهمة قبل بداية البرنامج المتجدد **لبرنامج ا غذية العالمي**، للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. ولم يتم حتى ا ن إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية **لمنظومة ا مم المتحدة**. ويجري في الوقت الراهن تطبيق اللامركزية بهدف تعزيز صلاحيات الحكومات المحلية والمجالس البلدية. وتتمثل أهم أهداف إصلاح النظام التعليمي في تحديث المؤسسات، والتوسع في تقديم الخدمات ودعمها. كما أن الحكومة ملتزمة بإصلاح النظام الصحي، وزيادة فرص حصول المجتمعات المحلية الفقيرة على الخدمات الصحية، وتحسين نوعية هذه الخدمات. والمشروعات التي يساعدها **البرنامج** قد صممت في سياق هذه السياسات بهدف مساندتها على بلوغ أهدافها الإنمائية المحددة.

وقد استثمر **البرنامج** ١٧٠ مليون دولار منذ ١٩٧٣ في مشروعات وصل عددها الكلي إلى ٢٢ مشروعا (انتفع بها ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة في المتوسط سنويا). وخلال فترة الحرب التي امتدت من ١٩٨١ إلى ١٩٨٩، انصب التركيز على عمليات الطوارئ؛ ثم أصبحت مساندة عمليات التعويض الاجتماعي وإعادة التعمير أكثر أهمية اعتبارا من ١٩٩٠. وتلقت المجموعات ا شد تأثرا ٤٥ في المائة من الموارد؛ وحصلت أنشطة التنمية الزراعية و "الغذاء مقابل العمل" على ٣١ في المائة من هذه الموارد؛ وعمليات الطوارئ على ٢٤ في المائة منها. وبفضل البرمجة الدينامية المستندة إلى التصميم السليم للمشروعات، تسنى للسلفادور أن تنتفع بنسبة عالية من موارد **البرنامج**.

وفي الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، سيتوخى الدعم المقدم من **البرنامج** إلى السلفادور تحقيق انخفاض ملموس في مستويات الفقر وانعدام ا من الغذائي في صفوف أفقر السكان بأشد المناطق معاناة من العجز الغذائي في البلد. وسيجري الاستناد في هذا المقام إلى مشاركة المجتمع المحلي، والإدارة الذاتية، وتطبيق اللامركزية. وسيعقد **البرنامج** تحالفات استراتيجية للاضطلاع بأنشطة في ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: التنمية البشرية المستدامة، والصحة والتغذية، والتعليم. وتشمل العناصر الرئيسية ا خرى للمنهج الاستراتيجي اتخاذ تدابير تكفل تنسيقاً فعالاً بين المجتمعات المحلية وتضمن إشراكها في تخطيط ا نشطة وتنفيذها، وتوثيق التعاون مع الحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المحلية ا خرى.

وتشير التقديرات إلى أن مجموع الاحتياجات من المعونة الغذائية خلال فترة التخطيط ١٩٩٨-٢٠٠٢ سيبلغ ٢٩,٤ مليون دولار. ومن هذا المبلغ، يتوافر ١٤.٣ مليون دولار على هيئة اعتمادات أساسية تغطي الالتزامات إزاء المشروعات الجارية. وقد تجرى برمجة موارد إضافية لتغطية المبلغ المتبقي وهو ١٥,١ مليون دولار، ولكن قد يجري أيضا تعديل هذا المبلغ في ضوء ما يتوافر **للبرنامج** من موارد، وفي ضوء مركز السلفادور الجديد بوصفه بلدا متوسط الدخل، وذلك تنفيذا لتوصيات المجلس التنفيذي الداعية إلى إيلاء ا ولوية لدى تخصيص الموارد إلى أقل البلدان نموا وإلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعـلم ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسـهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقـوم علـى التشـاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبـل ابتـداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق فـي الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

المدير الإقليمى:	F. Roque Castro	رقم الهاتف: 5228-2207
المسؤول عن عمليات السلفادور:	W. Herfurth	رقم الهاتف: 5228-2226

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثـائق المتعلقـة بأعمـال **المجلـس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

مقدمة

١- بدأت السلفادور، التي تعد أشد بلدان أمريكا الوسطي اكتظاظا بالسكان، في الخروج من أزمة اجتماعية واقتصادية قاسية نجمت عن الحرب الأهلية (١٩٧٩-١٩٩٢)، والآثار المترتبة على الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية في الأجل القصير، والأضرار التي سببتها كوارث طبيعية كبرى مثل الزلزال الذي أصاب البلد في ١٩٨٦ والفيضانات التي حلت بالإقليمين الشرقي والشمالي، وموجات الجفاف. وقد أثرت هذه العوامل، بصفة خاصة، على المناطق الريفية وعلى أشد الأسر فقرا فأدت إلى خسائر في الأرواح، وإلى تدهور ظروف المعيشة، وإلى دمار المرافق والخدمات الأساسية. وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٥ في المائة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٩؛ وهبطت القوة الشرائية بأكثر من ٥٠ في المائة، وارتفعت نسبة الأسر الفقيرة بمقدار ١٠ في المائة.

٢- وفي ١٩٩٠، بدأت فترة انتعاش مع استهلال مفاوضات السلام وتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٣، توطدت دعائم هذه العملية ورسخت الجهود الرامية إلى الشروع في إعادة بناء البلد. وفي السنوات الأخيرة، أدى النمو الاقتصادي المُطّرد إلى تحسين المؤشرات الرئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي. ولكن بالرغم من هذا التقدم فإن مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي ما زالت عالية. ففي عام ١٩٩٥، كان ٤٧ في المائة من الأسر (٨٤١ ٥٥٥ أسرة) ترزح تحت وطأة الفقر وتعجز عن الحصول على أغذية تحتوي على العناصر الغذائية اللازمة، وكانت ٣٨ في المائة من هذه الأسر (١٩١ ٢١٣ أسرة)، أو ١٨ في المائة من الأسر على نطاق البلد ككل، في حالة فقر مدقع. وتؤدي المعونة الغذائية دورا مهما في مساعدة هذه الأسر إذ أنها تعد موردها الوحيد في أحيان كثيرة. كما تضمن المعونة الغذائية حصول تلك الأسر على الحد الأدنى من الغذاء، خلال الفترات التي يقل فيها الدخل أو ينعدم.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني

٣- تواجه السلفادور عجزا هيكليا في الإنتاج الغذائي المحلي. وقد تفاقم هذا العجز في السنوات الأخيرة من جراء اتباع سياسات غير مناسبة ونقص الأراضي المتاحة (إذ لا يتجاوز نصيب الأسرة الريفية ٢,٢ هكتار في المتوسط)، وتدهور الموارد الطبيعية، وضآلة فرص الانتفاع بالتكنولوجيا الملائمة والقروض اللازمة. ولم توفر سياسات تسعير الأغذية، التي تستهدف تزويد سكان المدن بإمدادات غذائية رخيصة، حوافز تشجع القطاع التجاري على إنتاج الحبوب الأساسية، وأدت إلى التركيز على زراعة الجفاف (يملك ٨١,٣ في المائة من المزارعين حيازات لا تتجاوز مساحتها ٢,٢ هكتار في المتوسط) التي تنتج اليوم نحو ٨٠ في المائة من الذرة المزروعة للاستهلاك الآدمي، و ١٠٠ في المائة تقريبا من الفاصوليا.

٤- ولئن كان مجموع الإمدادات الغذائية المتوافرة يتزايد تدريجياً، فأنه يتعرض لتقلبات دورية تعزى لأسباب شتى منها تفاوت مستويات الإنتاج المحلي، والأحوال المناخية المناوئة، وتباين مستويات الواردات التجارية. كما حدث في الوقت نفسه هبوط حاد وواضح في التبرعات بالمعونة الغذائية.

٥- وخلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٤، زاد معدل إنتاج الفاصوليا والأرز على معدل النمو السكاني بقدر متواضع، في حين ظل معدل إنتاج الذرة أقل من معدل النمو السكاني. أما بالنسبة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، فقد ارتفع المعدل المتوسط للإعالة بمقدار ١٥ في المائة للذرة (وأساسا الذرة الصفراء المخصصة للاستخدام الزراعي الصناعي) وبمقدار ٣٨ في المائة للأرز، في حين أن مستوى الإعالة بالنسبة للألبان ظل يناهز ٢٠ في المائة. وارتفع إنتاج الفاصوليا استجابة لزيادة الطلب، تعبيرا عن الاستهلاك المحلي التقليدي لهذا المحصول.

٦- وقد أضعفت الحالة الاجتماعية الاقتصادية لأصحاب الحيازات الصغيرة والتدهور الشديد للموارد الطبيعية إنتاج الحبوب الأساسية في البلد، ولا تلوح احتمالات تذكر لتحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج الغذائي في الأجل القصير. ووصل تدهور الموارد الطبيعية الآن إلى مستويات حرجة؛ إذ فقد قطاع الزراعة ٢٥ في المائة من مجموع الأراضي المتاحة في البلد. ومن العوامل الأخرى التي تسهم في ذلك الوضع التفتت المفرط للملكيات في الريف؛ ونقص فرص الحصول على الأراضي المنتجة (يُزرع أكثر من ٥٠ في المائة من الحبوب الأساسية على منحدرات تزيد درجة ميلها على ١٥ في المائة)؛ وإتباع ممارسات زراعية غير سليمة (الحرق، والرعي الجائر، وإزالة الغابات، وما إلى ذلك)؛ وارتفاع نسبة الأسر التي تستخدم الحطب بوصفه مصدراً وحيداً للوقود. وتعد هذه المشكلات حادة بوجه خاص في الإقليمين الشمالي والشرقي من البلد.

٧- وتترك التغيرات المناخية تأثيرا له وقعه الخاص على إنتاج الحبوب الأساسية التي تكاد زراعاتها تقتصر على الأراضي المعتمدة على الأمطار. ولذا يعد مستوى الأمن الغذائي الأسري مزعزعا للغاية ويتفاقم تقلبه من جراء ارتفاع خسائر ما بعد الحصاد. فالمرافق التي يملكها أصحاب الحيازات الصغيرة لا تكفي إلا لتخزين ربع إنتاجهم تقريبا.

٨- ويعتمد سكان السلفادور في غذائهم على الذرة التي توفر ٥٠ في المائة من السعرات الحرارية اليومية التي يحصل عليها سكان المناطق الريفية. كما تعد منتجات الفاصوليا الحمراء والأرز والقمح من الأغذية الأساسية في طعام السكان. وقد حل القمح محل الذرة في صنع الخبز بكثير من المناطق الحضرية؛ وتضاعف نصيب الفرد من الاستهلاك اليومي بين عامي ١٩٦٥ و١٩٩٤ فوصل إلى ٢٥ كيلوغراما. وبالرغم من حدوث ارتفاع كبير في مستويات السعرات الحرارية التي يحصل عليها السكان (توضح البيانات المتعلقة بعام ١٩٨٨ أن النسبة المئوية للنصيب اليومي من السعرات الحرارية تبلغ ٨٩ في المائة من المستوى الموصى به وهو ٢٠٠ ٢ سعر حراري)، فقد تبين أن مستويات الاستهلاك في عام ١٩٩٥ تقل عن نظيرتها في السبعينات.

الفقراء المحرومون من الحصول على الغذاء الكافي

٩- انخفضت نسبة الفقر من ٥٩ في المائة في ١٩٩١ إلى ٤٧ في المائة في ١٩٩٥، وذلك أساسا نتيجة الهبوط الملموس في مستويات الفقر بالمدن (من ٢٣ في المائة إلى ١٢ في المائة). غير أن عدد الأسر المتضررة بالفقر قد ارتفع، وأصبح انعدام الأمن الغذائي يمثل الآن مشكلة مزمنة للأسر الفقيرة في الريف.

١٠- وفرص العمل التي وفرها النمو الاقتصادي مؤخرا عادت بالنفع أساسا على سكان المدن ولم تترك تأثيرا يذكر على مستويات الفقر في الريف. ويعزى هذا بالدرجة الأولى إلى تركز التنمية في المدن، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين

مستويات المعيشة في كل من المدن والريف. ومن أهم مظاهر هذه الفجوة مستويات الأمية (٣٥ في المائة في المناطق الريفية)، والتعليم الأساسي (٨٧ في المائة بالمناطق الحضرية في مقابل ٧٠ في المائة بالمناطق الريفية)؛ ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن ٤٠ في المائة من سكان الريف الذين تزيد أعمارهم على ١٤ عاما لم يلتحقوا بالتعليم.

١١- والاختلافات في فرص العمل وفي الإنتاجية تتجلى على صعيد الدخول الأسرية – إذ تقل مستويات الأجور في الريف عن نصف نظيرتها في القطاع الحضري – كما تتجلى في التآكل المُطّرد للقوة الشرائية في الريف (فقد انخفضت النسبة بين متوسط الأجور في القطاعين الزراعي والصناعي من ٥٦ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٤٦ في المائة في ١٩٩٥). والاختلافات في دخل الأسر وحجمها تتجلى في النسبة بين التكلفة الشهرية لسلة الأغذية الأساسية والأجور؛ ففي ١٩٩٥ كانت هذه النسبة تمثل ٧٨ في المائة للقطاع الصناعي بالقياس إلى ١١٩ في المائة للقطاع الزراعي. وكانت التحويلات الواردة من خارج البلد تشكل في المتوسط ٥١ في المائة من الدخل الأسري الشهري في الريف في ١٩٩٥، ولا تزال تمثل عنصرا حاسما في استراتيجيات البقاء في صفوف الأسر الريفية.

١٢- وتصل نسبة سوء التغذية إلى ٥٠ في المائة لدى الأطفال دون سن الخامسة، وإلى ٦٦ في المائة لدى الأطفال دون سن الثالثة. وأشارت التقارير إلى وجود حالات لنقص اليود والحديد وفيتامين ألف. كما أن الخدمات الأساسية غير موزعة توزيعا متكافئا مما يفاقم مشكلات الفقر في الريف. وكان من مظاهر عدم التكافؤ هذا في ١٩٩٣: أن ٦٠ في المائة من سكان الريف كانوا محرومين من فرص الحصول على الخدمات الصحية (بالقياس إلى ٢٠ في المائة من سكان المدن)؛ ولم ينتفع بالخدمات الصحية إلا ٣٢ في المائة من الأمهات الحوامل و ٢٩ في المائة من الأطفال دون سن الثانية؛ وكانت الأمراض المعدية هي السبب الرئيسي في وفيات الرضع بالمناطق الريفية. وفي هذه الظروف، يعد التوزيع المباشر للأغذية التي تحتوي على نسب عالية من العناصر الغذائية اللازمة أفضل سبيل لمكافحة النقص في هذه العناصر المحددة، لأن البدائل الأخرى لا تضمن الوصول إلى المجموعات الأشد تأثرا ولا تضمن استهلاك سلع ربما كانت غير مألوفة.

١٣- ولا تزال المرأة تعاني من التمييز القائم على الهياكل القانونية والممارسات الاجتماعية التقليدية التي تحد من فرص حصولها على الأراضي والقروض والموارد الأخرى. وتحصل النساء العاملات في القطاع غير الرسمي (٦٥ في المائة) على دخول وأجور تبلغ أقل من ٧٥ في المائة من الدخل والأجور التي يحصل عليها الرجال؛ ووصلت نسبة الأمية في صفوف النساء إلى ٦٠ في المائة في ١٩٩٣، في حين أنها كانت تبلغ ٣٣ في المائة في صفوف الرجال، أي أن النساء كن يشكلن ٦٠ في المائة من الأميين الكبار الذين بلغ عددهم ٥٣٨ ٨٩٢ نسمة في ١٩٩٣؛ وتعاني ٤٣ في المائة من الأمهات الحوامل من صورة أو أخرى من صور الأنيميا؛ ويتجلى سوء التغذية المزمن لدى الأمهات في ارتفاع نسبة المواليد منخفضي الوزن (١١ في المائة). كما أن معدلات الوفيات الناجمة عن الأمراض الصدرية وسوء التغذية وعدم التطعيم كانت أعلى في صفوف النساء من نظيرتها في صفوف الرجال؛ من ذلك مثلا أن معدل الوفيات الناجمة عن أسباب تغذوية وصل في ١٩٩٣ إلى ٢١,١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة بالنسبة للنساء، في حين أن المعدل المناظر كان ١٨,٢ في كل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة بالنسبة للرجال. وارتفع عدد النساء اللآتي تعولن أسرهن (٢٨ في المائة) ارتفاعاً كبيراً من جراء الحرب. غير أن عدد قطع الأرض الريفية المسجلة باسم النساء لم يرتفع وظل لا يتجاوز ١٠,٧ في المائة من المجموع. وكانت برامج المعونة الغذائية الموجهة لمعالجة مظاهر عدم المساواة هذه أكثر فعالية في تحقيق منافع تغذوية للنساء والأطفال بالمقارنة مع الإعانات النقدية، لأن الحصص الغذائية التي تتحكم فيها المرأة تستخدم بما يحقق نفع الأسرة.

حصر مناطق الفقر وتحديد الفئات المعنية

١٤- يعد الفقر المدقع ظاهرة ريفية أساسا. والأسر الريفية التي ترزح تحت وطأة الفقر المدقع (وقد بلغ عددها ٠٠٠ ١٤٧ أسرة في ١٩٩٥) لا تملك إلا فرصا محدودة للحصول على الأراضي والمستلزمات الزراعية وتتميز بانخفاض مستويات التعليم مما يجعل من الصعب على أفرادها أن يحصلوا على العمل، بالنظر إلى ندرة فرص العمل المتاحة في القطاع الريفي. ويصدق هذا بصفة خاصة على النساء.

١٥- وبالرغم من أن الأسر الريفية التي تعيش رهينة الفقر المدقع تنتشر في جميع أنحاء البلد فإننا نصادف أعلي تركيز للفقر في المقاطعات التي ألحقت بها الحرب أشد الأضرار، وهي مقاطعات مورازان، وكاباس، وشالاتيننغو، حيث تزيد مستويات الفقر المدقع على ٤٠ في المائة، وفي هذه المقاطعات، يفتقر ما بين ٧٦ و ٨٥ في المائة من السكان إلى أي فرص للحصول على الخدمات الصحية الأساسية أو للانتفاع بمرافق الصحة العامة السليمة، كما تعد مستويات الأمية مرتفعة. ومن المقاطعات الأخرى التي تضم نسبة عالية، تزيد على ٣٠ في المائة، من الأسر التي ترزح تحت وطأة الفقر المدقع هوشابان، واوسولتان، وكوسلكتان، وسان فيسنتي، ولا أوني.

١٦- وتُصادف أعلى مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في صفوف أسر أصحاب الحيازات الصغيرة، التي تمثل أغلبية المزارعين في البلد. ويتألف نحو ٨٧ في المائة من الحيازات الريفية، التي لا تمثل سوى ٢٥ في المائة من الأراضي الزراعية المستغلة، من مزارع تقل مساحتها عن ثلاثة هكتارات، في حين أن ٣ في المائة من الحيازات الريفية التي تزيد مساحتها على ٣٠ هكتارا تتحكم في ٤٤ في المائة من الأراضي الزراعية المستغلة. ويؤدي صغر حجم المزارع وندرة فرص العمل إلى ارتفاع مستويات البطالة في صفوف الأيدي العاملة في المناطق الريفية. وتعاني نساء الريف اللآتي تعولن أسرهن (وقد بلغت نسبتهن ٢٦,٣ في المائة في ١٩٩٥) من معوقات إضافية خاصة في هذا المقام وذلك لأن فرصهن في الحصول على عمل زراعي تقل عن فرص الرجال، ولأن أجورهن تقل عن أجور الرجال، ولأنهن يتعرضن بوجه عام لتمييز اجتماعي واسع النطاق.

الأولويات والسياسات الحكومية الرامية إلى مواجهة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

سياسات التنمية والأمن الغذائي

١٧- ترمى الأهداف الإنمائية الأساسية الواردة في الخطة الحكومية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ إلى زيادة الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، وتحسين الإنتاجية والدخل، وتعزيز التنمية المحلية وتشجيعها. كما تدعو الخطة إلى اتخاذ تدابير إضافية تعزز نمو الاقتصاد وتتيح تحقيق تغيرات سريعة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية وتوسيع نطاق تغطيتها.

١٨- وتستهدف سياسة الأمن الغذائي تحسين الإمدادات الغذائية المتوافرة والوضع الغذائي من خلال منهج متكامل يتألف أساسا من تدابير ترمي إلى زيادة مجموع الأغذية المتوافرة عن طريق النهوض بالإنتاجية ومكافحة تدهور الموارد

الطبيعية. ومن المتوخى تحقيق هذه الأهداف بالاستثمار في تحسين التكنولوجيا، والممارسات الزراعية، والبنيات الأساسية الإنتاجية، وتيسير حصول المزارعين على الخدمات الإرشادية والموارد المالية. وتعتزم الحكومة، في ضوء العجز الغذائي الذي لم يتسن حله عن طريق تحرير السوق، أن تضع من الإجراءات وتخصص من الموارد المالية ما يضمن توافر الإمدادات الغذائية الأساسية من خلال الواردات التي يجلبها القطاع الخاص.

١٩- وتتمثل أهم أهداف السياسة التعليمية في إصلاح نظام التعليم، وتحديث المؤسسات، وتوسيع نطاق الخدمات وتعزيزها. وتولي هذه السياسة أولوية لزيادة الموارد المرصودة للتعليم الأساسي وتخصيصها لمواطن التركيز المتوخاة، والتوسع في نطاق تغطية الخدمات والنهوض بجودتها، مع التركيز على المناطق الريفية، وإضفاء الطابع اللامركزي على إدارة التعليم وتشجيع المجتمعات المحلية والمؤسسات الخاصة على المشاركة في هذه الإدارة. ومن المستهدف تحسين جودة النظام التعليمي وكفاءته عن طريق تغيير المناهج الدراسية والاستثمار في تنمية الموارد البشرية؛ ويشمل هذا توفير تدريب في مجالات الأغذية، والتغذية، والصحة. وقد تسنى تحقيق تقدم هام في هذا الصدد، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق اللامركزية ومشاركة المجتمعات المحلية. ومع ذلك تظل مشكلة انخفاض الموارد المخصصة لقطاع التعليم مشكلة قائمة. وبالرغم من أن الإنفاق العام على التعليم كان يزيد في عام ١٩٩٣ بنسبة ٢٤ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٠، فإن جملة الموارد المخصصة لهذا القطاع، والتي كانت تمثل ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤، تعد من أشد النسب انخفاضا في أمريكا الوسطي. ويظل نطاق تغطية التعليم قبل المدرسي منخفضا ولا يتجاوز ٤٠ في المائة، وهو لا يكاد يوجد في المناطق الريفية. وقد وصل مستوى التسرب من الدراسة إلى ١٣ في المائة، في حين يلتحق ٢٢ في المائة من الأطفال بفصول تقل كثيرا عن الفصول المناسبة لفئاتهم العمرية. ويتسم النظام بانخفاض الكفاءة، إذ أن الوصول إلى مستوى الصف السادس يتطلب ٩,٤ سنة من التعليم.

٢٠- والهدف الرئيسي للسياسة الصحية هو إصلاح الخدمات الصحية وتحسين كفاءتها وأدائها، إذ لحقتها أضرار بالغة من جراء الحرب الأهلية. ومن المتوخي إدخال تحسينات بشأن: (أ) جودة الخدمات الصحية وفرص الحصول عليها وتكافؤ الانتفاع بها، وخاصة في مجال الرعاية الصحية الأولية؛ (ب) ظروف الصحة العامة الأساسية؛ (ج) تغذية الرضع من خلال تدابير تستهدف زيادة الوزن وقت الولادة، وتشجيع الإرضاع الطبيعي، والحد من الأنيميا ونقص العناصر الغذائية الدقيقة عن طريق توفير أغذية تحتوي على نسب عالية من العناصر الغذائية اللازمة. وقد ارتفع الإنفاق على قطاع الصحة ارتفاعا سريعا فكان مستواه في ١٩٩٤ يبلغ ١٨٦ في المائة من نظيره في ١٩٨٩. ولكن ما زالت هناك مشكلات مهمة يتعين حلها: فوزارة الصحة تعاني فيما يبدو من زيادة الموظفين على المستوى المركزي؛ كما أن الزمن قد عفا على الإطار القانوني لهذا القطاع، وتعترى لوائحه أوجه قصور شتي. وإجمالا، يعد الاهتمام المولى للمستفيدين غير كاف، ولا تتاح أمام المجموعات الأشد تأثرا سوى فرص محدودة للحصول على الخدمات الصحية.

٢١- وقد أصبح مركز المرأة ودورها موضع اهتمام متزايد، وخاصة منذ ١٩٩٠، مع التغييرات التي أدخلت على الإطار القانوني والمؤسسي (إقرار "قانون الأسرة"، و "قانون إنشاء معهد النهوض بالمرأة"). ويكفل قانون الأسرة مركزا قانونيا متكافئا للرجل والمرأة. ويتولى معهد النهوض بالمرأة، وهو مؤسسة تشترك في إدارتها الحكومة والمنظمات غير الحكومية، تنسيق السياسات الوطنية الرامية إلى مساندة النساء. وعملا على متابعة نتائج مؤتمر بيكين، وضع المعهد خطة عمل للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، وأنشأ آليات تتيح المشاركة في تنفيذها. كما سييسر المعهد تنسيق العمل المتصل بقضايا الجنسين بين وكالات **الأمم المتحدة**، وممثلي البلدان المتبرعة، ومؤسسات التمويل، والحكومة.

٢٢- ويعد تعزيز المجالس البلدية وإضفاء الطابع اللامركزي عليها عنصرين جوهريين لزيادة مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات، والارتقاء بالتنمية المحلية. وقد أدى تأثير الحرب الأهلية، بوجه عام، على المناطق الأشد

تضررا إلى نواقص خطيرة في إدارة الحكومات المحلية. وبالرغم من الجهود الحكومية والمساهمات المالية المقدمة إلى وحدات متخصصة مثل "أمانة التعمير"، فإن المجالس البلدية ما زالت غير مؤهلة للنهوض بالوظائف المنوطة بها في عملية تطبيق اللامركزية على دور الدولة.

البرامج والمشروعات

الأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة في الريف

٢٣- تشمل الأنشطة الرئيسية الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي لأصحاب الحيازات الصغيرة في الريف ما يلي: (أ) "برنامج التنمية الزراعية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في المنطقة شبه المركزية"، الذي تنفذه وزارة الزراعة، ويموله **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف أمريكا الوسطي، والبرنامج**. ويعود هذا المشروع بالنفع على ٤٠٠ ٥ أسرة صغيرة، ويولي أولوية خاصة للنساء والشباب، بهدف تحسين الدخل والتغذية، وصون الموارد الطبيعية وإدارتها، وتعزيز العلاقات بين المستفيدين، (ب) مشروع "تنمية مقاطعة شالاتيننغو"، الذي تنفذه وزارة الزراعة بتمويل من **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، وهو يساند التنمية المحلية ويرتكز على المشاركة الواسعة للمنظمات غير الحكومية، (ج) "برنامج الإرشاد الزراعي بحسب الأهداف"، الذي تنفذه وزارة الزراعة بتمويل من **البنك الدولي**، وهو يوفر مساعدة فنية وتدريباً لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين ينتجون الحبوب الأساسية، ويعود بالنفع على ٠٠٠ ٩٠ أسرة صغيرة، (د) "برنامج ما بعد الحصاد"، الذي تنفذه وزارة الزراعة بتمويل من **هيئة التنمية السويدية**، وهو يدعم تدريب الحرفيين وأصحاب الحيازات الصغيرة من أجل الحد من خسائر ما بعد الحصاد، (هـ) مشروع "فومنتا" (FOMENTA) الذي يشجع الإنتاج الزراعي، وهو مشروع مماثل تشترك في تنفيذه وزارة الزراعة و**هيئة التنمية السويدية**، ويساند طاقة الجر الحيوانية من أجل زيادة الغلة والإنتاجية في المزارع الصغيرة والمتوسطة، (و) "البرنامج البيئي" لوزارة الزراعة، الذي ينفذ بتمويل من **بنك التنمية الدولي**، وهو برنامج استثماري يستهدف حماية وصون أعالي وادي نهر ليمبا، (ز) "البرنامج الوطني للري والصرف" (١٢ شبكة ري صغيرة) وهو يستهدف تأهيل واستغلال الموارد الطبيعية في مستجمعات مياه استراتيجية.

التعليم

٢٤- تتمثل البرامج الرئيسية التي تستهدف تعزيز جودة الخدمات التعليمية وتوسيع نطاقها فيما يلي.(أ) البرنامج التعليمي "ايديكو" (EDUCO)، الذي تنفذه وزارة التعليم بتمويل من **البنك الدولي** و**البرنامج** وجهات أخرى. ويستهدف هذا المشروع الحد من معدلات ترك الدراسة، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في الإدارة المباشرة للمدارسة الابتدائية في المناطق الريفية. (ب) برنامج "الفصول الدراسية البديلة"، الذي يستهدف زيادة فرص الأطفال في سن الدراسة، من بنين وبنات، في الالتحاق بالفصول الدراسية الأعلى. (ج) "صندوق الابتكارات في مجال التعليم"، الذي يدعم الأساليب الجديدة في توسيع نطاق التغطية التعليمية. (د) برنامج "الصحة المدرسية" الذي تنفذه وزارة التعليم، ووزارة الصحة، وأمانة الأسرة. ويتمثل الغرض الرئيسي لهذا المشروع في تحسين نوعية التعليم وتوفير رعاية صحية وقائية. (هـ) "برنامج التغذية المدرسية"، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في توفير دعم غذائي لأطفال المدارس الابتدائية في مناطق ذات أولوية، عملا على تحسين المواظبة والتحصيل.

٢٥- والجهات الرئيسية التي تقدم تبرعات للتعليم الأساسي هي **البرنامج** الذي يساهم بنسبة ٤٥ في المائة من جميع معونات التعاون الدولي، واليابان التي تساهم بنسبة ٤٤ في المائة، **والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** التي تساهم بنسبة ١٠ في المائة و**صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)** الذي يساهم بنسبة ٠,٥ في المائة. ويذهب الجانب الأكبر من مساعدات التعاون المقدمة من الجهات المانحة الأخرى نحو تنمية البنية الأساسية، وتعزيز تدريب المدرسين، ومساندة تطوير المواد التعليمية وتوفيرها.

قطاع الصحة

٢٦- ارتفع حجم الإنفاق على مشروعات التعاون الخارجي المنفذة لصالح قطاع الصحة، خلال السنوات الخمس الماضية، إلى ٤٣,٣ مليون دولار، ساهم **الاتحاد الأوروبي** بنسبة ٣٠,٥ في المائة منها، وساهم **البرنامج** بنسبة ٣٠,٣ في المائة منها. وتساهم **الوكالة الألمانية للتعاون الفني** بنسبة ٤ في المائة، و**منظمة الصحة العالمية** و **منظمة اليونيسيف** بنسبة ١,٥ في المائة، وتساهم بالنسبة الباقية وهي ٢٨,٣ في المائة مصادر أخرى مثل كندا، و**الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية**، و**معهد أمريكا الوسطى للغذاء والتغذية**، وهولندا، والنرويج، **ومنظمة الدول الأمريكية**، والسويد، و **البنك الدولي**. وتدعم هذه الأموال أساسا تحديث قطاع الصحة، وتوفير المعدات، وإصلاح المباني المدرسية، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وصون البيئة، والتطعيم، والرعاية أثناء الحمل، وتنظيم المجتمعات المحلية، والأنشطة المرتبطة بالغذاء والتغذية.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

معلومات أساسية

٢٧- بدأ **البرنامج** ينفذ أنشطة في السلفادور في عام ١٩٧٣. وبحلول عام ١٩٩٥، كان **البرنامج** قد نفذ ما جملته ٢٢ مشروعا بلغت تكلفتها الكلية بالنسبة **للبرنامج** ١٧٠ مليون دولار. ومن عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٠، ساند **البرنامج** إنتاج الحبوب الأساسية وتنمية الموارد البشرية (٨ في المائة من مجموع موارد الفترة ١٩٧٣-١٩٩٥). ومع بداية الحرب الأهلية، انصب التركيز على عمليات الطوارئ، وخاصة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٩ (٥١ في المائة من الموارد). وبين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤، أصبحت مساندة أشكال التعويض الاجتماعي وإعادة التعمير أكثر بروزا (٢٦ في المائة من الموارد). ومنذ عام ١٩٩٥، انصب التركيز على المشروعات الإنمائية الموجهة لخدمة المجموعات الأشد تأثرا (١٥ في المائة من الموارد).

المشروعات قيد التنفيذ

٢٨- مشروع "تطوير التعليم الابتدائي والوقاية الصحية في المجتمع المحلي" (المشروع رقم ٣٨٨٦ (التوسع الأول)). ويستهدف هذا المشروع، الذي تبلغ جملة تكلفته بالنسبة **للبرنامج** ١٨,٩ مليون دولار وتبلغ مساهمة الحكومة فيه ٤ ملايين دولار، زيادة المواظبة في التعليم قبل الابتدائي والابتدائي، وخفض معدلات التسرب من الدراسة، وتوفير تدريب

للمدرسين والآباء في مجالات الصحة والأغذية والتغذية. ويجرى الاضطلاع بالمشروع في ١٤٤ دائرة بلدية، اختيرت استنادا إلى مؤشرات تتعلق بالتعليم والفقر، وتتولى تنفيذه وزارة التعليم من خلال وحدة التغذية المدرسية.

٢٩- ويمضي تنفيذ المشروع على نحو مرض، وقد أدارت وحدة التغذية المدرسية أنشطة المشروع بكفاءة. وعاد عنصر التعليم الأساسي من المشروع بالنفع على ٠٠٠ ٢٠١ تلميذ (٩٩ في المائة من المجموعة المعنية)؛ كما عاد بالنفع على ٠٨٠ ٣١ طفل في مرحلة ما قبل المدرسة (٨٧ في المائة من المجموعة المعنية). وشارك نحو ١٠٠ ٥ من الآباء في التدريب الذي قدم إليهم في مجالي التغذية وإعداد الطعام.

٣٠- ومشروع "برنامج التعويض الاجتماعي للتلاميذ في سن ما قبل المدرسة" (المشروع رقم ٤٥٠٨). ويسعى هذا المشروع، الذي بلغت جملة تكلفته بالنسبة **للبرنامج** ٥,٤ مليون دولار وساهمت فيه الحكومة بمبلغ ٥,٩ مليون دولار، إلى التوسع في نطاق تغطية خدمات الصحة الوقائية المقدمة للأمهات الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة المعرضين لسوء التغذية أو المصابين بها. كما يستهدف هذا المشروع الحد من سوء التغذية لدى الرضع في عمر الفطام، وترويج استخدام مزائج الأغذية الغنية بالعناصر المغذية والمتوافرة محليا، وتدريب النساء في مجالي التغذية والرعاية الصحية الأساسية. والوحدة الفنية لإدارة الأغذية، التابعة لوزارة الصحة، هي المسؤولة عن تنفيذ المشروع من خلال ١٦١ مركزا صحيا (٤٢ في المائة من مجموع المراكز) في ١٧٤ دائرة بلدية ذات أولوية.

٣١- وقد بدأ المشروع بمعدل تنفيذ بالغ البطء، ولم يتسن تحقيق إلا ٣٥ في المائة من الأهداف المحددة. ويتمثل السببان الرئيسيان للتقدم البطيء للمشروع في نطاق التغطية الضيق لخدمات وزارة الصحة (إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة من ينتفعون بخدمات المراكز الصحية لا تتجاوز ٤٠ في المائة من السكان المستحقين لهذه الخدمات)، ونقص الموارد اللازمة للتوسع في الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها.

٣٢- ومشروع "توطين النازحين وإعادة توطينهم" (المشروع رقم ٢٨٠٦ (التوسع الأول)). ويواصل هذا المشروع، الذي تبلغ جملة تكلفته بالنسبة للبرنامج ٧,٤ مليون دولار وتبلغ مساهمة الحكومة فيه ٩,٦ مليون دولار، ما بذل في الماضي من جهود لمساعدة النازحين من جراء الحرب. وقد أسدى هذا المشروع، الذي انتهى في اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦، المساعدة للنازحين في إطار خطة التعمير الوطنية، وكان يستهدف توطين نحو ٥٠٠ ١٤ أسرة؛ وخصص أموالا لإقامة البنيات الأساسية في مناطق التوطين ولتقديم مساعدات ائتمانية من أجل إقامة مشروعات صغيرة (لصالح ٠٠٠ ٣ أسرة)؛ ووفر تدريبا لقرابة ٠٠٠ ١٤ جنديً مُسّرح. وكانت أمانة التعمير الوطني هي المسؤولة عن تنفيذ المشروع خلال السنوات الثلاث الأولى، ثم تولت مسؤولية التنفيذ أمانة الأسرة خلال السنة الأخيرة. وكان من المشتركين الآخرين في المشروع وزارة الداخلية، ووزارة الزراعة، ونحو ١٦ منظمة غير حكومية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تشترك فيها المنظمات غير الحكومية بشكل مباشر في تنفيذ مشروعات يساعدها **البرنامج** في السلفادور. وكان المشروع موجها إلى ١١٤ دائرة بلدية تعرضت للضرر بسبب الحرب الأهلية أو وفد عليها النازحون وأدرجت في برامج التعمير الوطنية.

٣٣- وكان عدد المستفيدين أعلى من العدد الذي استهدف **البرنامج** خدمته، مع أن الموارد الغذائية والمالية للصندوق الائتماني المتجدد لم تستخدم استخداما كاملا. وكانت نتائج المشروع إيجابية بوجه عام، ولكن طبيعة المشروع ذاتها جعلت من الصعب تقييم تأثيره، بالرغم من أن تنفيذ المشروع كان يتلاءم عموما مع هدفي توطيد أوضاع ما بعد الحرب وتعمير البلد.

الإنجازات، والآثار المحققة لمساعدات البرنامج

٣٤- يعبر تنفيذ المشروعات التي يساعدها **البرنامج** في السلفادور ودرجة تأثيرها الإنمائي عن المشكلات التي كان على هذا البلد أن يواجهها مثل الحرب الأهلية، وغياب الأمن، وضعف المؤسسات، وانخفاض الميزانيات الإنمائية، والتغيرات الجذرية في الأولويات الحكومية. وظهرت بالتالي مشكلات خطيرة من قبيل نقص معلومات دقيقة التوقيت وموثوق بها عن إنجازات المشروع، والصعوبات المصادفة في تحديد الأنشطة والمجموعات المستهدفة، وندرة القدرات الإدارية والفنية، وهي عوامل أسهمت جميعا في الانخفاض النسبي لمعدل الأهداف، ونقص المقومات التي تكفل استدامة الأنشطة المنجزة. ونشأت عن وضع أهداف مفرطة في طموحها، وعن المغالاة في تقدير الطاقات التنفيذية معوقات إضافية أدت إلى تأخر التنفيذ، والعجز عن ضمان التقدم المُطّرد والدعم المستمر لأنشطة المشروعات. وكان الافتقار إلى نظام مناسب للرصد والتقييم مشكلة عامة جعلت من عملية اتخاذ القرارات عملية مضنية لا تيسر تطبيق التدابير التصحيحية الواجبة.

٣٥- واعتبارا من عام ١٩٩٥ أدخلت تحسينات كبرى واتخذت إجراءات تصحيحية مهمة. وتحسنت الإدارة العامة للمشروعات نتيجة تدريب موظفي المشروعات النظراء، وتوفير مساعدة فنية في مجالي تحديد المجموعات المستهدفة وإدارة المشروعات. وحظي تعديل وتطبيق معايير تحديد المجموعات المستهدفة بدعم من أعلى المستويات الحكومية، مما أسفر عن تركيز الأنشطة على الدوائر البلدية الأشد تضررا من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

٣٦- وأعيدت صياغة نظم الرصد والتقييم لمراعاة قدرات الوحدات المحلية المنفذة، وتدفق المعلومات من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي. وبناء على ذلك طرأ تحسن كبير على أنشطة الإدارة والتقييم، وكان ٨٥ في المائة من المعلومات المطلوبة متوافرا قبل نهاية الفترة التي تغطيها التقارير بشهر واحد، وارتفعت هذه النسبة إلى ٩٨ في المائة في الشهر التالي. وفي عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦، وضعت سجلات شهرية كاملة للبيانات الواردة من المدارس والمراكز الصحية، وصنفت حسب عدد المستفيدين وجنسهم.

٣٧- كما تم إدراج تحليل قضايا الجنسين في المواد التدريبية المتعلقة بالصحة والأغذية والتغذية. ويستهدف هذا الإدراج المساعدة على تغيير موقف وسلوك الموظفين التنفيذيين لوزارتي التعليم والصحة، والمستفيدين (من آباء، ومدرسين ومدرسات، وبنين وبنات) سواء بسواء.

٣٨- وبالرغم من هذا التقدم فإن هناك بعض المعوقات التي لم تعالج حتى الآن معالجة كافية وهي: (أ) أن المجتمعات المحلية لم تشارك إلا بقدر محدود في تصميم الأنشطة وتخطيطها إذ أن مشاركتها قد اقتصرت أساسا على مجالات نقل السلع وتخزينها وتوزيعها وإعداد الطعام، (ب) وأن الحكومة ما زالت تحجم عن إشراك أطراف أخرى، مثل المنظمات غير الحكومية، في إدارة أنشطة المشروعات؛ (ج) وأن المشروعات تواجه في حالات كثيرة صعوبات شديدة في الوصول إلى الأسر المعرضة لأخطار كبيرة والتي لا يتسنى لها الانتفاع بخدمات المراكز الصحية والمدارس نظرا لنطاق التغطية المحدود للخدمات العامة.

٣٩- ويصدق هذا بصفة خاصة على المشروع رقم ٤٥٠٨ الذي يستهدف دعم الرعاية الصحية الأساسية. فالتغطية المحدودة التي يوفرها القطاع العام تؤدي إلى ارتفاع التكلفة وانخفاض الكفاءة، إذ يضطر المستفيدون إلى السفر لمسافات طويلة متكبدين نفقات لا يقدرون عليها إلا بالكاد. كما تتزايد تكلفة الفحوصات الطبية أثناء الحمل، ولما كانت هذه الفحوصات شرطا ضروريا للتسجيل في برنامج رعاية الأمهات والأطفال فإن أشد المستهدفين فقرا يستبعدون منه في أحيان كثيرة. وهناك بالإضافة إلى ذلك حاجة إلى تحسين استخدام المعلومات وتعزيز نظام الرصد والتقييم بوصفه أداة

للإدارة، بحيث يتسنى على وجه الخصوص تقييم تأثير المشروع على كل من الجنسين. ويتسم هذا بأهمية خاصة في مشروع الصحة، حيث تشكل النساء ٦٣ في المائة من المستفيدين.

٤٠- كما ساند **البرنامج**، خلال الثمانينات، مشروعات لزيادة إنتاج البذور الأساسية وصون التربة، والبرامج الائتمانية لصالح صغار المزارعين في المناطق ذات الأولوية بالإقليمين الشمالي والشرقي من البلد. وقد نُفذت مشروعات "الغذاء مقابل العمل" هذه من جانب وزارة الزراعة، بالتنسيق مع بنك التنمية الزراعية والمركز الوطني للإرشاد الزراعي. ولم يخضع تأثير هذه المشروعات على الإنتاج وعلى الأمن الغذائي الأسري للتوثيق الكامل، وإن كان التقييم الداخلي يوضح أن مستويات الإنتاج الغذائي لم تصل، عند انتهاء العمل في المشروعات، إلى الأهداف المنشودة. وبالإضافة إلى ذلك، طبقت البرامج الائتمانية التي تولى إدارتها بنك التنمية الزراعية أسعار فائدة مدعومة دعما قويا، ولم تكن مجموعات التضامن التي تلقت القروض هي التي تضم دوما أشد المزارعين فقرا. وقد تم وقف العمل في هذه المشروعات بحلول ١٩٩٠، إذ أن الحكومة، وخاصة وزارة الزراعة، عارضت مساندة أنشطة "الغذاء مقابل العمل". وحولت الأموال من البرامج الائتمانية إلى بعض المشروعات الجارية، وتستخدم تلك الأموال في الوقت الراهن لتمويل برامج نموذجية تنفذها المنظمات غير الحكومية في مجالات الإنتاج الغذائي، وإدارة مستجمعات المياه، وحماية الموارد الطبيعية.

٤١- وكانت معدلات توزيع السلع معدلات منخفضة ولم تتجاوز في بعض الأحيان ١٠ في المائة من الأهداف المرتقبة، مما يعبر عن وجود مشكلات تتعلق بالبرمجة والدعم اللوجستي. وقد أضطر هذا الأمر السلطات المسؤولة عن المشروعات إلى إرجاء وصول الشحنات من أجل تقليل فترة التخزين المتوسطة. ولم تكن الخسائر بعد وصول الشحنات خسائر ذات بال، إلا عندما كانت السلع تصل في حالة سيئة، أو عندما كانت تتعرض للنهب والسرقة إما وقت وصولها، أو بدرجة أقل، في مستودعات المشروعات. وقد تسنى خفض هذه الخسائر بقدر كبير عن طريق ترتيب نقل السلع في حاويات، وهو أمر يطبق الآن على ٨٠ في المائة من الشحنات. وتعد تكاليف التخزين والنقل والحفظ معقولة وتتراوح بين ١٧ و٤٥ دولارا للطن.

٤٢- وأدى التأخير في تنفيذ المشروعات والمشكلات المرتبطة بإدارة المخزونات إلى ارتفاع التكاليف من جراء انخفاض الكفاءة. وكانت التقديرات الأولية تشير إلى أن تكلفة تحويل دولار واحد إلى المستفيدين ستناهز ٣٢ سنتا، غير أن المعوقات التنفيذية واللوجستية رفعت هذه التكلفة إلى متوسط قدره ٧٥ سنتا لكل دولار يتلقاه المستفيدون.

٤٣- وقد تم التغلب على هذه المعوقات بإنشاء المديرية العامة للوجستيات الغذائية في ١٩٩٠ ثم حلت محلها في ١٩٩٤ إدارة المعونة الغذائية، التابعة لأمانة الأسرة. ويشير تقييم أجري مؤخرا (تقرير عن زيارات لثلاثة بلدان في أمريكا اللاتينية، سبتمبر/أيلول ١٩٩٦) إلى أن خسائر الأغذية في السلفادور (أقل من ١ في المائة) تعد الآن من أقل الخسائر في الإقليم. ومع ذلك، يرى التقرير أن الأمر يقتضي إدخال تحسينات على المستوى الفني وتعزيز الموارد البشرية في المؤسسات المختصة.

٤٤- وتم بيع جزء من السلع التي وردها **البرنامج**، يقل عن ١٠ في المائة، لأغراض متنوعة مثل شراء سلع محلية، وإنشاء نظم للرصد والتقييم، وتمويل صناديق ائتمانية متجددة، والتدريب، وشراء مستلزمات الإنتاج (البذور). وحتى ١٩٩٥، كانت الأمانة الفنية للتمويل الخارجي، التابعة لوزارة التخطيط، هي المسؤولة عن بيع الأغذية المقدمة من **البرنامج**. وتتولى أمانة الأسرة هذه المسألة في الوقت الحاضر، وقد تم في هذا الإطار بيع دقيق القمح، والقمح، والذرة الصفراء. ومن الجدير بالذكر أن القمح لا يجري إنتاجه محليا، وأن الذرة الصفراء تستخدم عادة في الأغراض الصناعية. وقد تأثرت عملية بيع سلع المعونة بسبب عدم التأكد من وقت وصول السلع، الذي كان يوافق أحيانا موعد حصاد سلع محلية مماثلة، وتحكم حفنة من المستوردين في سوق هذه السلع، وحجم السوق المحدود. وتسني تحصيل مبلغ كلي قدره

٥,١ مليون دولار من بيع سلع المعونة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٥، وكانت الأسعار الشاملة (سيف) بيع هذه السلع تقل بقدر طفيف عن الأسعار الشاملة (سيف)، مما يوضح أن بيع هذه السلع لم يكن يتسم دوما بالجدوى الاقتصادية.

٤٥- ولم يؤثر بيع سلع **البرنامج** على الإنتاج المحلي أو على الأسعار المحلية التي يحصل عليها المنتجون. ويعزى هذا أساسا إلى أن حجم السلع التي تم بيعها كان صغيرا نسبيا. ومن جهة أخرى، كان للمشتريات المحلية التي قام بها **البرنامج** تأثيرا إيجابيا على الإنتاج الغذائي المحلي.

٤٦- ويجرى تنسيق تدخلات **البرنامج** تنسيقا وثيقا مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، و**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، و**الاتحاد الأوروبي** (فيما يتعلق بمساندة النازحين والعائدين)؛ و**منظمة الأغذية والزراعة** (فيما يتعلق بالزراعة والموارد الطبيعية)؛ و**منظمة الصحة العالمية** و **منظمة اليونيسيف** (فيما يتعلق بالصحة والأغذية والتغذية). وقد ساعدت مخططات التنسيق على تحسين تنفيذ المشروعات وإن كان يتعين تنقيحها، كما ينبغي تنفيذ التنسيق في مرحلة التخطيط من أجل تحسين تخصيص الموارد وتجنب ازدواجية الأنشطة.

اتجاه مساعدات البرنامج في المستقبل

الاستراتيجية المقترحة

٤٧- سيواصل **البرنامج** دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل توطيد عملية السلام والتعمير في إطار الأولويات المحددة في الخطة الحكومية (١٩٩٤-١٩٩٩)، وخطة التعليم الوطنية، وخطة الصحة الوطنية. ويعد الاستثمار في تنمية رأس المال البشري وأنشطة التنمية البشرية المستدامة من الأولويات الأساسية في الخطة الحكومية، وهما أولويتان تتجليان في استراتيجية **البرنامج** وتخطيطه لتدخلاته المقبلة. وتشمل العناصر الرئيسية للاستراتيجية المقترحة ما يلي:

(أ) تحديد أفقر السكان وأشدهم معاناة من انعدام الأمن الغذائي، ومناطق العجز الغذائي الأكثر تضررا بالفقر؛

(ب) إدراج تحليل قضايا الجنسين في تخطيط المشروعات؛

(ج) ضمان مشاركة المجتمع المحلي، والإدارة الذاتية، وتطبيق اللامركزية؛

(د) إقامة تحالفات استراتيجية مع الأطراف والبرامج الأخرى.

٤٨- وستظل التدخلات موجهة لخدمة المجموعات الأشد تأثرا في أكثر المناطق افتقارا للأمن الغذائي. ويضم المستفيدون المباشرون أصحاب الحيازات الصغيرة في الريف (الذين لا تتجاوز حيازاتهم ٢,٥ هكتار من الأرض) وأسرهم، ونساء الريف اللآتي يعولن أسرهن وأطفالهن. والمجموعات المحددة بوصفها الأشد تأثرا بوجه خاص داخل الأسرة تضم الأمهات الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة، والأطفال في الصفين الأول والثاني من المرحلة الابتدائية.

٤٩- وفي ١٩٩٥ حُددت المناطق الجغرافية ذات الأولوية باستخدام مؤشرات صحية وتعليمية في إطار عملية نفذها **البرنامج** بالاشتراك مع وزارتي الصحة والتعليم. وكانت المؤشرات الصحية تشمل أيضا، إلى جانب البيانات المتعلقة بحالة التغذية وبانتشار الأمراض، حالات الأوبئة التي تم الإبلاغ عنها في الدوائر البلدية المختلفة؛ واستندت المؤشرات التعليمية إلى المعلومات المتصلة بمعدلات التسجيل والمواظبة والتسرب. ومن خلال هذه الوسائل وضعت أدلة للأخطار

الشاملة، وأعطيت الأولوية للدوائر البلدية الأشد تضررا، وقد بلغ عددها ١٤٥ دائرة بلدية من ٢٦٢ دائرة بلدية يضمها البلد. وفي ضوء ارتفاع مستوى التدهور البيئي في السلفادور (أعلى مستوى في أمريكا اللاتينية) تم استكمال أساليب تحديد المجموعات المستهدفة بمؤشرات عن تدهور الموارد الطبيعية في كل دائرة بلدية.

٥٠- وسيظل **البرنامج** يؤكد في تدخلاته على دور المرأة، ويطبق تحليل قضايا الجنسين في تلك التدخلات. والهدف الذي يتوخاه **البرنامج** في هذا الصدد هو تعزيز دور المرأة داخل الأسرة؛ وزيادة مشاركتها في صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي؛ وضمان توزيع أكثر تكافؤا للفرص والمنافع بين الرجل والمرأة في تنفيذ المشروعات. واستنادا إلى سياسة **البرنامج** إزاء قضايا الجنسين، ستُتخذ تدابير محددة لإدراج تحليل قضايا الجنسين في جميع المشروعات التي يجرى تنفيذها والتي يعتزم تنفيذها، وسيرصد التقدم المحرز من خلال نظم الرصد والتقييم التي ستشمل بيانات مصنفة حسب الجنسين. وستستكمل الأنشطة المنفذة لصالح المرأة بالأنشطة الناشئة عن مشاركة **البرنامج** في المجموعة المشتركة بين وكالات **الأمم المتحدة** والحكومة، والتي تتولى مسؤولية متابعة الالتزامات التي اعتمدها "المؤتمر العالمي المعني بالمرأة" (بيكين).

٥١- وسيسعى المنهج الاستراتيجي إلى التنسيق بين المجتمعات المحلية وإلى إدماجها على نحو فعال في تخطيط التدخلات وتنفيذها. وسيتحقق هذا من خلال التعاون الوثيق مع الحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المحلية الأخرى. وسيجرى تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية من خلال أساليب التقييم الريفي والاجتماعات المفتوحة من أجل الوقوف على الأنشطة ذات الأولوية التي تحتاج إليها المجتمعات المحلية، وتحديد دور كل شريك ومسؤوليته. وسيوسع نطاق الأساليب المستخدمة في المشروعات النموذجية الجارية المنفذة في مجال التنمية البشرية المستدامة لتشمل سائر مشروعات **البرنامج**. وستتم مساندة تطبيق اللامركزية في جهاز الدولة عن طريق تدابير تعزز المؤسسات، والحكومات المحلية، والمجموعات الاجتماعية.

٥٢- وسيظل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية نشاطا ذا أولوية. ومما يتسم بأهمية خاصة مواصلة دعم البرامج المتصلة بالصحة والأغذية والتغذية وتدريب الكبار مع التركيز على تقنيات الإنتاج الغذائي وتنويع الزراعة، بهدف تحسين الإنتاجية والدخل. ونظرا لوجود حالات نقص في الحديد واليود وفيتامين ألف، فإن المشروعات ستشمل سلعا تحتوي على نسب عالية من هذه العناصر الغذائية الدقيقة.

الأنشطة المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢

٥٣- ترى الحكومة ومجموعات المستفيدين أن المساندة التي يقدمها **البرنامج** تكتسي أهمية جوهرية خلال فترة التخطيط إذ أنها تساعد على تحقيق الأهداف النوعية الموضوعة للحد من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي اللذين يعاني منهما مليون نسمة. ومن المقترح أن تركز المشروعات التي سيساعدها **البرنامج** في السلفادور مستقبلا على دعم الرعاية الصحية الأولية المقدمة إلى النساء والأطفال الأكثر ضعفا، ومساعدة الأطفال قبل سن المدرسة وتلاميذ الصفين الأول والثاني من المرحلة الابتدائية، وعلى تنفيذ تدخلات محددة في مجال تنمية المجتمع المحلي، من خلال منهج التنمية البشرية المستمرة.

٥٤- التنمية البشرية المستمرة. أيد **البرنامج** مذكرة التفاهم المعقودة بين الحكومة و**منظمة الأمم المتحدة** لتنفيذ برنامج التنمية البشرية المستدامة. ويساعد هذا البرنامج عملية توطيد السلام بمشروعات تستهدف تعزيز القدرة والإدارة على

الصعيدين الفني والمؤسسي في أشد المقاطعات فقرا، وهي أكثرها تضرراً من الحرب الأهلية وأشدها تعرضا للضرر الايكولوجي البالغ.

٥٥- وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، وقع **البرنامج** على مشروعات نموذجية مع ٤ منظمات غير حكومية (هي **منظمة كاريتاس، ومنظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومؤسسة التنمية في الدول الأمريكية، ومنظمة ايديا**). وتتصل هذه المشروعات أساسا بالتنمية الريفية في مجالات الزراعة المختلطة بالغابات، وإدارة التربة والموارد المائية، وتنويع الزراعة، وتنمية المشروعات الريفية الصغيرة، وتحسين الأغذية التي تتناولها الأسر، وحماية الموارد الطبيعية وتجديدها. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل المشروعات برامج تدريبية في مجالات صون البيئة، والممارسات الزراعية، وتنظيم المجتمع المحلي، وهي موجهة في المقام الأول إلى السكان الذين أعيد توطينهم (أي إلى المحاربين السابقين). وتشمل المشروعات أهدافا محددة تضمن أن تشكل النساء ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المستفيدين. ويُعتزم تنفيذ المشروعات النموذجية خلال ١٩٩٧؛ وستخضع نتائجها، بما فيها تحليل القدرة التنفيذية للمنظمات غير الحكومية المشاركة، للتقييم الدقيق وستشكل الأساس الذي ستستند إليه الأنشطة التي ستنفذ مستقبلا في إطار برنامج التنمية البشرية المستدامة.

٥٦- الصحة والتغذية. ستظل الأنشطة المنفذة في هذا الميدان تساند الأمهات الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة المشتركين في برامج الرعاية الوقائية في المراكز الصحية. وتساعد هذه المشروعات على زيادة الإمدادات الغذائية المتوافرة للأسرة في أوقات حرجة من حياة أفرادها الأشد تأثرا، وتسهم في الحد من نقص العناصر الغذائية الضرورية في صفوفهم. وستشمل هذه المشروعات أيضا تدريبا في مجالات الصحة والأغذية والتغذية. وعملا على زيادة التأثير، سيوسع نطاق التغطية ليشمل المجموعات الأسرية المحرومة من فرص الانتفاع بخدمات المراكز الصحية. ومما سييسر تحديد المجموعات المعنية بمزيد من الدقة والتوسع في نطاق التغطية إفساح مجال أوسع لمشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وتزويد مراكز التغذية الريفية بأغذية تكميلية.

٥٧- التعليم. ستستهدف التدخلات المُنفذة في قطاع التعليم توفير مساندة تغذوية للأطفال قبل سن المدرسة وتلاميذ المرحلة الابتدائية بغرض تحقيق الاستقرار لمعدلات المواظبة والحد من معدلات ترك الدراسة. وستشكل هذه التدخلات دعما مهما للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إقامة صلة رسمية بين الأنشطة الصحية والتعليمية في المدارس، من خلال برنامج المدرسة والصحة، والبرنامج التعليمي "ايدوكو" (الموجه إلى المناطق الريفية والقائم على إدارة المجتمع المحلي للمدارس). وسيغطي المشروع رقم ٣٨٨٦ التدخلات المنفذة في مجال التعليم، ومن المتوخي تمديد هذا المشروع حتى عام ٢٠٠٢ في ضوء مستوى الأداء وتحقيق الأهداف المتوخاة.

تنسيق التدخلات

٥٨- ستنسق التدخلات المقبلة تنسيقا وثيقا مع وكالات **الأمم المتحدة**، والجهات المتبرعة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية. ويستهدف التنسيق مع الحكومة تحسين الحوار على كل المستويات ودعم تدريب النظراء؛ أما التنسيق مع وكالات **الأمم المتحدة** و المنظمات غير الحكومية فسيندرج أساسا في إطار برنامج التنمية البشرية المستدامة، نظرا لأن مذكرة الاستراتيجية القطرية لم يتم إعدادها بعد. وبمجرد أن يجرى تحديد مواطن تركيز التدخلات (في المجالات المختارة ضمن برنامج التنمية البشرية المستدامة) فإن تنفيذها سينسق مع الحكومة، ووكالات **الأمم المتحدة** مثل **برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان،** والمؤسسات المشاركة الأخرى.

٥٩- وتعد التحالفات الاستراتيجية مع الجهات المتبرعة الأخرى حيوية لتحسين الكفاءة العامة لتدخلات المعونة الغذائية ولاستكشاف موارد (مالية وفنية) إضافية لتلك المقدمة من **البرنامج** أو الحكومة. وفي مجال التعليم، تستكمل الأنشطة بالفعل من خلال **البنك الدولي** (البرنامج التعليمي "ايدوكو").

الجوانب التشغيلية

٦٠- يتطلب التحول إلى إتباع منهج برنامجي تقديم دعم قوي لعملية تطبيق اللامركزية وإعطاء قدر أكبر من الاستقلال الذاتي للمستوى المحلي بوصف ذلك وسيلة لتحسين تنفيذ المشروعات وتيسير اتخاذ القرارات وضمان مقومات الاستدامة. وسيستثمر **البرنامج** في تدريب موظفيه وتوفير مساعدة فنية للنظراء الحكوميين وغير الحكوميين والمحليين في إدارة المعونة الغذائية، وتحليل قضايا الجنسين والمنافع المتحققة، والإدارة القائمة على المشاركة، وتنمية نظم الرصد والتقييم. وبالمثل، سيتعاون **البرنامج** مع وكالة الدعم اللوجستي، وهي "إدارة المعونة الغذائية"، على تحسين القدرات الفنية والتنفيذية. وعلاوة على ذلك، سيستهدف **البرنامج** تحسين الحوار والتعاون مع وزارة الزراعة، وإدراج قضايا سياسيات المعونة الغذائية في الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، التي تعكف الوزارة على إعدادها في الوقت الحاضر.

٦١- وسيشجع **البرنامج** بقدر الإمكان عمليات الشراء المحلي للأغذية. وستوفر هذه العمليات في الأجل القصير حوافز متواضعة تشجع الإنتاج الغذائي المحلي وتسهم في تحسين وتوسيع الأسواق، وخاصة عندما تنفذ داخل مناطق المشروعات. وسيسهم هذا أيضا في خفض تكاليف تخزين الأغذية ونقلها. وستتولى لجان المستفيدين إدارة الأغذية مباشرة على المستوى المحلي.

٦٢- وستواصل الجهود الرامية إلى تحسين وتوطيد نظام الرصد والتقييم الذي تستخدمه الوكالات المنفذة و**البرنامج**. وسيُعزز هذا النظام من أجل إدراج مؤشرات تتيح رصد مشاركة المجتمع المحلي والبيانات المصنفة حسب الجنس.

الموارد

٦٣- تشير التقديرات إلى أن الاحتياجات الكلية من المعونة الغذائية ستبلغ قيمتها ٢٩,٤ مليون دولار خلال فترة التخطيط ١٩٩٨-٢٠٠٢. وتأخذ فترة التخطيط هذه في حسبانها آخر مرحلة في الخطة الحكومية الجارية (١٩٩٤-١٩٩٩) ومرحلة تدعيم تالية مدتها ثلاث سنوات. ومن هذه القيمة الكلية، يتوافر ١٤,٣ مليون دولار على هيئة موارد أساسية من مشروعات جارية **للبرنامج**. وسيقتضي الأمر توفير موارد إضافية لتغطية المبلغ المتبقي وهو ١٥,١ مليون دولار من أجل تمويل الأنشطة المتوخاة بالكامل. ويمكن برمجة هذه الموارد مع مراعاة كل من الموارد المتاحة **للبرنامج** والمركز الجديد للسلفادور بوصفها بلداً متوسط الدخل، وتوصيات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بتخصيص الموارد على سبيل الأولوية لأقل البلدان نموا، ولبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وستوجه ٤٠ في المائة من مجموع الموارد إلى التنمية المستدامة، وتوجه النسبة المتبقية، وهي ٦٠ في المائة، إلى الاستثمار في الموارد البشرية من خلال برامج التعليم والصحة.

المشكلات والأخطار الرئيسية للاستراتيجية المقترحة

٦٤- يتعلق الخطر الرئيسي للاستراتيجية بغياب سياسة وطنية للأمن الغذائي (ليس هناك تحديد واضح للعناصر المستهدفة فيما يتعلق بإدراج وهيكلة تدخلات **البرنامج** ضمن استراتيجية عامة). كما أن بطء تقدم تطبيق اللامركزية على مستوى

الدوائر البلدية يمكن أن يُشكل عقبة كأداء أمام تحديد المناطق الجغرافية المستهدفة للتدخلات، وكذلك أمام تخصيص الموارد المناسبة للحكومات المحلية، مما يحد بقدر كبير من نطاق مشاركتها الفعالة. كما أن المعوقات التي تعترض التنسيق الحكومي الفعال على المستوى المركزي، بسبب التغيرات في المؤسسات المسؤولة عن التعاون الخارجي، ومحدودية اعتمادات الميزانية المخصصة للموارد البشرية المساندة للمشروعات التي تحظى بمساعدة **البرنامج**، قد تؤثر أيضا على تقدم التدخلات وتأثيرها.

الملحق

مؤشرات مختارة

مجموع الفقراء (في المائة)	٥٩		٤٧
مجموع النازحون تحت وطأة الفقر المدقع	٢٨		١٨
– المدن	٢٣		١٢
– الريف	٣٤		٢٦
الحد ا دنى للأجور			
– عام	٢٣,٥٠		٣٨,٥٠
– الزراعة	١٣,٠٠		١٩,٥٠
الإنفاق على ا غراض الاجتماعية	**١٩٩١**		**١٩٩٥**
– بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)	٣,١		٣,٥
		١٩٩٤	
نصيب الفرد (بالدولار)		٦١,٥	
	١٩٩٢		**١٩٩٥**
– المدن	٢ ١٩٤		٣ ٥٢١
– الريف	١ ٢٣٧		١ ٦١٣
تكلفة التشكيلة الغذائية ا ساسية للأسرة في الشهر	١ ١٠٠,٣		٢ ٠٢٢,٥

حالة الحبوب الأساسية

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الإمدادات الداخلية من الحبوب						
(بآلاف ا طنان)						
ا رز	٤٤,٣	٦٠,٧	٦١,٥	٦٥,١	٥٨,٦	٥٣,٣
الفاصوليا	٥٣,٥	٧٣,٦	٦٩,٣	٦١,٩	٦٤,٣	٥٤,٦
الذرة	٦٧٧,٧	٦١٨,٧	٧٥٩,٣	٦٥٩,٨	٥٦٤,١	٨٢٧,٠
القمح	٩٩,٧	٣١٦,٧	٣٦٣,٢	١٥١,٧	٢٦٠,٣	١٥٧,٨
المجموع	**٨٧٥,٢**	**١ ٠٦٩,٧**	**١ ٢٥٣,٣**	**٩٧٤,٥**	**٩٧٤,٣**	**١ ٠٩٢,٧**
الإنتاج المحلي	٦٨٥,٥	٦٠٣,٠	٨٠٣,٣	٧٢٦,٨	٥٣٠,٩	٧٢٥,٤
الواردات	١٨٩,٧	٤٦٦,٧	٤٥٠,٧	٢٤٧,٧	٤١٦,٤	٣٦٧,٣
منها: واردات تجارية	٦٦,٩	٢٨٢,٦	٣٩١,٧	١١٠,٢	٣٩٤,٤	٣٥١,١
تبرعات	١٢٢,٨	١٨٤,١	٥٨,٣	١٣٧,٥	٢٢,٢	١٦,٢
نصيب الفرد من مجموع الإمدادات						
(كيلوغرام/سنة)						
ا رز	غير متوافر	١١,٣	١١,٢	١١,٨	١٠,٤	٩,٤
الفاصوليا		١٣,٧	١٢,٦	١١,١	١١,٤	٩,٦
الذرة		١١٥,١	١٣٧,٨	١٢٦,١	١٠٠,٠	١٤٥,٩
القمح		٥٨,٩	٦٥,٩	٢٧,٥	٤٦,١	٢٧,٩
المجموع		**١٩٩,٠**	**٢٢٧,٥**	**١٧٦,٥**	**١٦٧,٩**	**١٩٢,٨**